العدالة الجنسية والإنجابية لا تنتظر:
جميع الحقوق لجميع الناس، لنبدأ الآن

تقرير عام 2023 الصادر عن اللجنة العليا المعنية بمؤتمر قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25

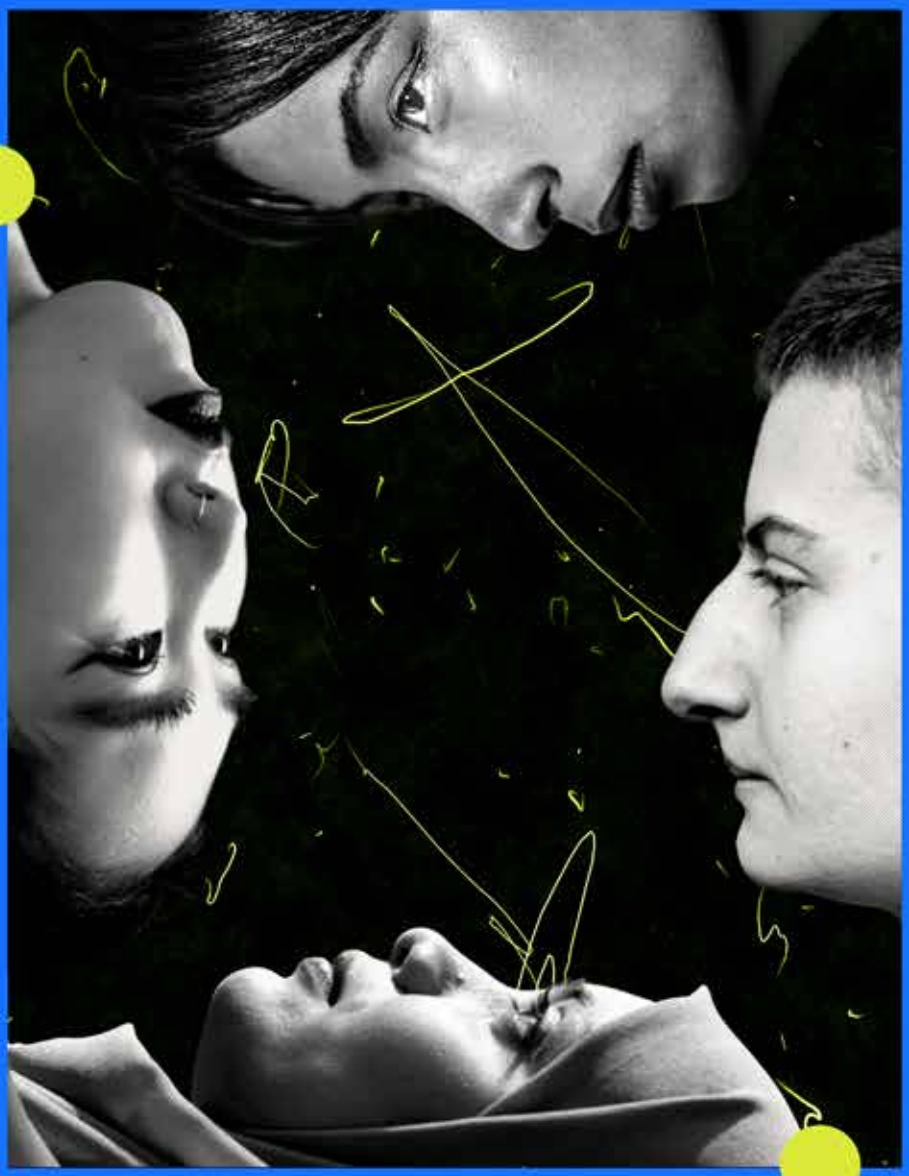

ICPD25
International Conference on Population and Development

التقرير متاح على https://www.nairobisummiticpd.org/publication/all-rights-all-people-acting-now

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للجنة العليا المعنية بمؤتمر قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25

أيلول/سبتمبر 2023

قيادة أمانة اللجنة العليا والمنسق العالمي لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25: ساسكيا شليكنز

المؤلف الرئيسي: غريتشن لوتشسينغر

منقحة المطبوعات: لويس جينسن

قيادة تطوير إطار رصد الالتزامات العالمية، الموجزات القُطرية والمذكرة المنهجية: ناديا كارفالهو وكريستين بيتش، منظمة "أفنير هيلث" (Avenir Health)

التصميم العام: ريك ديزاين (Rec Design)

تنسيق الترجمات: بروغرافيكس (Prographics)

تصميم الغلاف والفصول ومكوناتها: بولا بوستامانتي

حقوق الصورة:
الغلاف: Westend61/Gettyimages, Delmaine Donson/iStock
#1: Anthony Miller/Gettyimages, recep-bg/Gettyimages.
#2: MARWAN ALI/EPA-EFE/Shutterstock, Pierphotographer/iStock, christian cantarelli/iStock, alfexe/iStock
#3: Klaus Vedfelt/Gettyimages

أمكن تقديم هذا التقرير بفضل الدعم السخي المقدم من حكومة الدانمرك، وزارة الخارجية.

إنّ الآراء المُعبر عنها في هذا التقرير هي آراء اللجنة الرفيعة المستوى وأعضاءها ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو مديرته التنفيذية، أو موظفيه أو أي جزء من المنظمة. كما لا يمثل التقرير بالضرورة الآراء الفردية لكل عضو من أعضاء اللجنة بشأن كل مسألة واردة في الوثيقة.

العدالة الجنسية والإنجابية لا تنتظر:
جميع الحقوق لجميع الناس، لنبدأ الآن

تقرير عام 2023 الصادر عن اللجنة العليا المعنية بمؤتمر قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25

ICPD25
International Conference on
Population and Development

شُكر وتقدير

يُعرب الرئيسان المتشاركان للجنة العليا المعنية بمؤتمر قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 عن خالص امتنانهما لجميع أعضاء اللجنة عما بذلوه من جهود في إصدار هذا التقرير الثالث والختامي للجنة، وعن التزامهم ومساهماتهم الجديرة بالثناء على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. مع اقتراب انتهاء مدة عمل اللجنة البالغة ثلاث سنوات وولايتها، وفي ظل الاقتراب الوشيك لعملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 30 والتي تبلغ ذروتها في العام المقبل 2024، نود أن نشيد بشراكة أعضاء اللجنة في مواصلة المناصرة لتنفيذ التزامات قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 والنداء من أجل العمل والتوصيات الواردة في تقريرنا لعام 2021 "*لا استثناء، لا إقصاء: تحقيق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق والعدالة للجميع*"، وتقريرنا لعام 2022 "*العدالة الجنسية والإنجابية باعتبارها السبيل إلى تحقيق التزامات مؤتمر قمة نيروبي*"، وتقريرنا الختامي لعام 2023.

ونشكر أمانة اللجنة، بقيادة السيدة ساسكيا شليكنز، المنسقة الدولية، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25، على المستوى المتميز من الدعم والتوجيه الذي تلقيناهما على مدى السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك مشاركتها مجدداً في إعداد هذا التقرير الختامي. والشكر موصول إلى السيدة غريتشن لوتشسينغر، مؤلفة تقريرنا لعام 2023، التي أعدت النص بمساهمات من أعضاء اللجنة وبالتنسيق الوثيق مع الأمانة العامة. كما نعرب عن تقديرنا لمنظمة "أفنير هيلث" (Avenir Health) على تحديث سجل الأداء الخاص بإطار رصد الالتزامات العالمية لتتبُّع التقدم المُحرَز في ضوء المؤشرات الرئيسية للالتزامات العالمية في نيروبي، والموجزات القُطرية المرتبطة به.

ويسعدنا أن يكون مرفقاً مع هذا التقرير نسخة ملائمة للشباب، أعدتها مجموعة من الشباب بأسلوب موجه لهم، ووفقاً للشروط والصياغة التي يفضلونها. ونعرب عن امتناننا لمنظمتَي CHOICE for Youth and Sexuality وMajor Group for Children and Youth، بقيادتهما الشبابية، لدعمهما في تطوير هذه المواد وغيرها، بما ذلك دورهما في إعداد دليل لمشاركة الشباب في العمليات ذات الصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتقديم الاستشارات للشباب على المستويين الإقليمي والعالمي لتمكينهم من الحفاظ على الزخم المتعلق بالمساءلة عن تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25، ونحن نمضي قدماً نحو المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 30.

ونأمل أن يكمّل هذا التقرير الختامي الجهودَ التي تبذلها جهات أخرى كثيرة، وخاصة مِن قِبل القريبين من الواقع على الأرض، ونسعى بشكلٍ جماعي إلى مواصلة الاستفادة من زخم قمة نيروبي لضمان أن يساهم كل عمل في جعل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حقيقة واقعة في حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

جدول المحتويات

كلمة مِن رؤساء اللجنة 6

لنحثُّ الخطى نحو تحقيق الوعد 8

جوانب التقدم والانتكاسات في عالم يسدوه الاستقطاب 9

أهمية تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية وأسباب المطالبة بها في الوقت الراهن 13

إطار عمل لجهود موحّدة 16

إطار عمل لحشد الجهود 18

إطار عمل لإبقاء الطموح على المسار الصحيح 20

نقطة الانطلاق لإجراءات جماعية 23

مواصلة النداء إلى العمل 26

المرفقات 28

الحواشي 34

كلمة مِن رؤساء اللجنة

لقد كان من دواعي الشرف والسرور لنا أن نقود اللجنة العليا المعنية بمؤتمر قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 (ICPD25). على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، قدمت اللجنة رؤيةً عالمية لخطة عمل تهدف إلى تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. ونعتقد أنَّ هذه هي الوسيلة التي ستخوّلنا أخيراً من تحقيق المعايير التاريخية التي حدَّدها مؤتمر السكان والتنمية عام 1994 والتي أعُيد التأكيد عليها في الذكري الخامسة والعشرين لقمة نيروبي.

وكلمة "عدالة" مهمة للغاية. فهي تعني أنّ الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لا يمكن أن تبقى معلَّقة لوقتٍ قصير، ناهيك عن سنوات أو حتى عقود. لقد تخلَّف الكثير من السكان حول العالم عن الركب، ووقعوا في فخاخ عديدة من التمييز، وحُرموا من الاستقلالية الجسدية ومن حقهم في القيام بخيارات تخصُّ حياتهم. وقد آن الأوان لرفع هذا الظلم برمته. وحينها فقط يمكن لجميع الأشخاص تحقيق الازدهار في مجتمعات تحظى بالاستقرار والتنمية والعدالة.

ويقدم هذا التقرير الختامي للجنة، وهو الثالث ضمن سلسلة من التقارير، ملخصاً سريعاً ومتاحاً للجميع يعرض الأفكار والنتائج التي توصلت إليها أعمالها. ويوضح التقرير مدى تأثير العدالة الجنسية والإنجابية كإطار لربط القضايا والحركات الشعبية بالرصد لمواصلة التقدم على المسار الصحيح.

في الوقت نفسه، يحث التقرير، على أهمية الحراك الفوري. في عام 2019، حدَّدت قمة نيروبي مجموعةً من الالتزامات لاستكمال جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لكن لا تزال وتيرة التقدم بطيئة. صحيح أن فترة ولاية اللجنة شهدت أزمات متعددة أبعدت العالم بأسره عن مساره الطبيعي. ولكن بينما نتطلع إلى الذكرى الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2024، يجب أن نحترس دائماً من حدوث تراجع، وأن نعمل بإصرار على إحراز تقدم أسرع بكثير.

وقد عقدت اللجنة اجتماعات لخبراء من الحكومات وحركات النضال ومنظمات العمل الخيري والأوساط البحثية وغيرها. وكانت النقاشات المتبادلة ثرية وزاخرة بوجهات النظر المتنوعة، ومشبعة دائماً بالتزامنا المشترك نحو الإنسانية. ورغم أنَّ القضايا معقدة، أدّى الانفتاح البنّاء ووجود رغبة في الإنصات والحوار إلى توافق قوي في الآراء وتأييد كبير لتقارير اللجنة. ونحن ممتنون لجميع أعضاء اللجنة على مشاركة أفكارهم وشغفهم معنا.

إن الصرخات من أجل العدالة حين تُسمع، لا يمكن تجاهلها. فالبلدان والحركات الناشطة في جميع أنحاء العالم تطالب بتحقيق العدالة لجميع الأشخاص في جميع القضايا. وهما مصدر الإلهام للنهوض من أجل التغيير. ونعتقد أنَّهما يبشّران أيضاً بمستقبلٍ أفضل كما تصوَّره المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو مستقبل يمكن تحقيقه دائماً على الرغم من كل التحديات.

جاكايا مريشو كيكويتي

الرئيس المشارك والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة

ميكائيل جان

الرئيس المشارك والحاكم العام السابق والقائد العام لكندا، والأمين العام السابق للمنظمة الدولية للفرنكوفونية

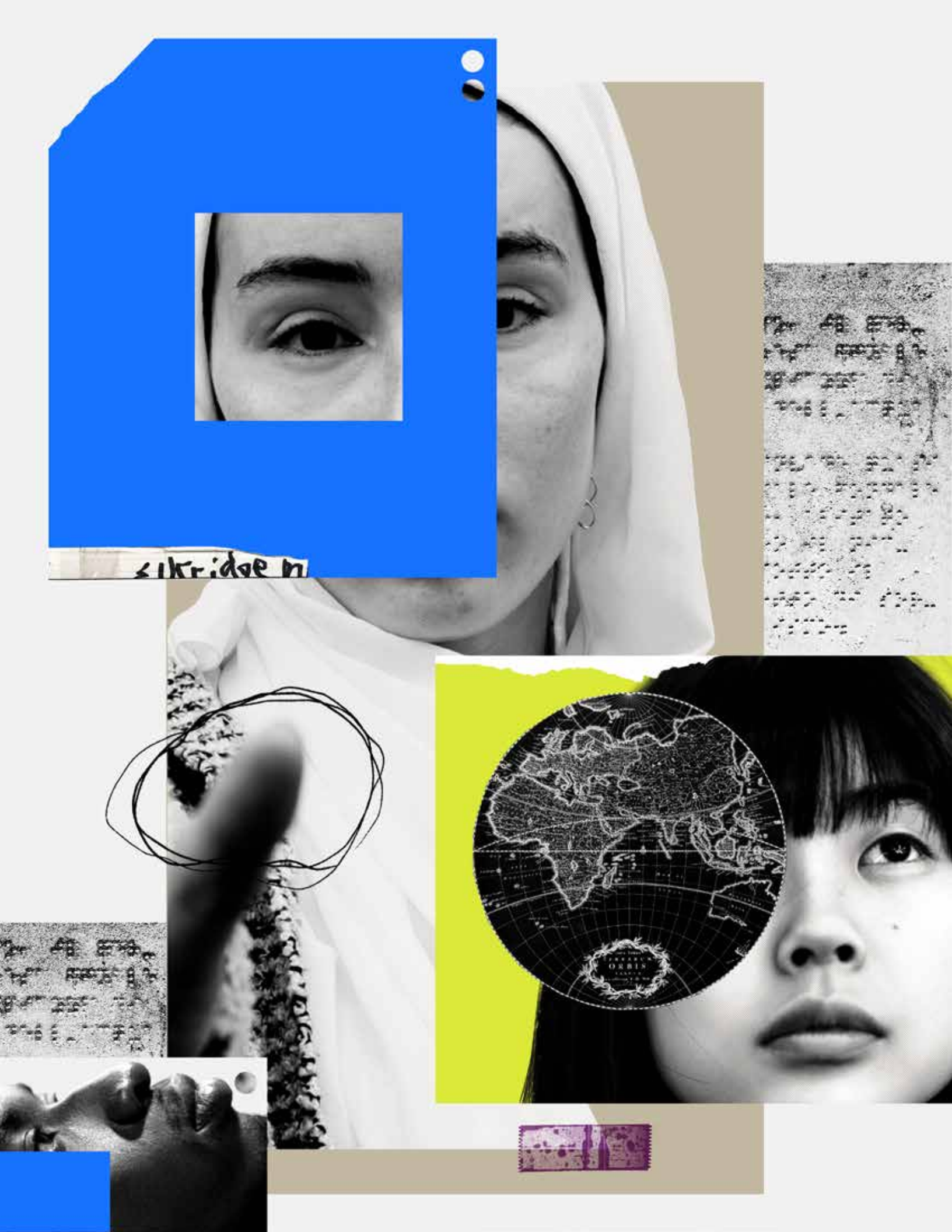

لنحثَّ الخطى نحو تحقيق الوعد

في أواخر عام 2019، استقطبت *قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 تحت شعار: حثُّ الخطى* 8,300 شخصاً من 170 بلداً وإقليماً. وتعهدوا بأكثر من 1,300 التزام بتنفيذ برنامج العمل التاريخي المتفق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994. وقد عرض بيان نيروبي الصادر عن مؤتمر القمة 12 التزاماً عالمياً شاملاً لإكمال جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي لم يُستكمل.

ومنذ ذلك الحين، رصدت اللجنة العليا المعنية بمؤتمر قمة نيروبي بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 2021 (ICPD25)، وهي هيئة استشارية مستقلة مؤلفة من خبراء بارزين من جميع أنحاء العالم، رصدت التقدم المحرز بشأن الالتزامات الإثني عشر. وفي تقريرَين للمتابعة، عرضت اللجنة معلومات تفصيلية حول آخر المستجدات والتوصيات استناداً إلى نتائج إطار الرصد العالمي (المرفق 1).

وقد أدّى هذا العمل، الذي أُنجز وسط ضغوطٍ كبيرة ناجمة عن جائحة "كوفيد-19" وتزايد الاستقطاب السياسي والاجتماعي وحدوث تراجع في الحقوق الجنسية والإنجابية، إلى مطالبة اللجنة بشكل عاجل بضرورة تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. وقد أكَّدت اللجنة أنَّها لم تجد أي بلد قد توصَّل بعد إلى تحقيق هذه العدالة، وأنه يجب على كل البلدان العمل على تحقيق ذلك. حينها فقط سيتمكَّن العالم من تحقيق جميع الالتزامات المقطوعة في قمة نيروبي، وجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، يجب أن يشارك الجميع في دعم العدالة الجنسية والإنجابية والمطالبة بتحقيقها، بما في ذلك الحكومات والبرلمانات والشركات الخاصة ومنظمات العمل الخيري والمجتمع المدني والشباب والأفراد من جميع مناحي الحياة.

وفي هذا الموجز الختامي لتقريرَيها السابقين، تكرّر اللجنة مجدداً دعوتها الملحّة إلى تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. ورغم تحقيق بعض المكاسب، لا تزال الصحة الجنسية والإنجابية تشهد أنماطاً متجذِّرة من التمييز. وإنَّ القوانين غير العادلة والاستثمارات المحدودة وممارسات الرعاية الصحية غير الممتثلة لحقوق الإنسان تشكّل مقوّمات أساسية لاستمرار العنف والاعتداء ضد النساء والفتيات والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمَّشة. وتؤدي الفجوات الجائرة للغاية في الثروة والصوت السياسي ومجالات حقوق الإنسان إلى تفاقم هذه الفوارق.

وترى اللجنة أنَّ العدالة الجنسية والإنجابية جزءٌ لا يتجزأ من السعي العالمي الرامي إلى مجتمعات يسودها التقدّم التام والعدالة والشمول. ويجب أن تكون تلك هي محور التركيز بينما يمضي العالمُ قدماً نحو الاحتفال بالذكرى الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2024. إنَّ الأخذ بمنظور العدالة يمكن بل ويجب أن يحوّل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية إلى مصدر للتمكين والاستقلال الذاتي في حياة جميع البشر، من دون استثناء.

جوانب التقدم والانتكاسات في عالم يسدوه الاستقطاب

شهد رفاه البشر تقدماً غير مسبوق في العالم حتى اليوم. فقد أصبح الناس يعيشون حياةً أطول ويتمتعون بصحة أفضل. وأضحى هناك قدر أكبر من الالتزام والمساءلة بشأن التقدم المُحرَز في جميع مناطق العالم. واستناداً إلى آخر حسابات سجل الأداء لإطار الرصد العالمي، تلاحظ اللجنة تحسينات طالت صحة الأمهات في شمال أفريقيا وغرب آسيا (الالتزام العالمي 3)، والتقدم المُحرَز في إشراك الشباب وتمكينهم في أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وشرق وجنوب شرق آسيا (الالتزام العالمي 11).

ومع ذلك، ما زال مليارات السكان متخلفين عن الركب. إنَّ حقوق الإنسان المتأصِّلة في كل شخص ما زالت بعيدة المنال. وقد أدَّت جائحة كورونا وآثارها اللاحقة إلى تزايد أوجه عدم المساواة والعوز. وما زالت معدلات الفقر ترتفع على الرغم من عقود من التقدّم. وقد تسبَّبت الأزمة في نزوح مئات الملايين من البشر. وظهرت تهديدات جديدة جراء الاستقطاب والخلاف حول كيفية التعافي والمضي قدماً.

وشكّلت اللحظة الراهنة فرصةً لاستغلال الانقسامات بالنسبة لبعض الجهات الفاعلة. وما زالت اللجنة تشعر بقلقٍ بالغ إزاء الأدلة المتزايدة التي تشير في كل ركنٍ من العالم إلى أنَّ القوى الرجعية لا تمنع البشرية من إحراز التقدم فحسب، بل تعيدها إلى الوراء. وتعاني نصف الأنظمة الديمقراطية في العالم من تدهور ملحوظ.[1] وتراجعت مقاييس التنمية البشرية لمدة عامَين متتاليَين لأوَّل مرّة منذ عقود.[2] وكما أكدت اللجنة في تقريرها الثاني، فإنَّ الاستبداد المتفاقم والنزعة القومية وكراهية الأجانب وكراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسانية ومناهضة النسوية، تؤدي إلى عكس المسار المؤدي إلى تحسين الصحة وتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين وبين الأعراق، وغيرها من أشكال المساواة والعدالة.

وتلاحظ اللجنة بقلق خاص أنَّه لم يحدث أي تغيير ملموس في السنوات الثلاث الماضية بشأن التنفيذ والتمويل بشكل كامل وفعّال وعاجل لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الالتزام العالمي 1). وقد أُحرز تقدُّمٌ محدود فيما يتعلق ببناء مجتمعات سلمِيّة وعادلة وشاملة (الالتزام العالمي 9)، بما في ذلك ضمان وجود مؤسسات عامة وبرلمانات أكثر تنوعاً وتمثيلاً كفيلة بتطبيق سياسات أكثر شمولاً بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

إنّ الاستثمار في توظيف الشباب وتوفير فرص تعليمية لهم لتحقيق عائد ديمغرافي (الالتزام العالمي 8) بعيد كل البعد عن المسار الصحيح. وتعرب اللجنة عن انزعاجها من استمرار ارتفاع معدلات زواج الأطفال، لا سيَّما بين الفتيات، والارتفاع المتواصل لأعداد المواليد لأمهات أقل من 18 سنة. ولم يُحرَز تقدم يُذكر في تعزيز توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في محيط الطوارئ الإنسانية (الالتزام العالمي 12).

باختصار، يجب تعجيل وتيرة التقدم المُحرز في جميع الالتزامات. فالطموحات قد تحدَّدت، ويجب أن تكون متبوعة بإجراءات عاجلة وواسعة النطاق.

تم دمج التزامات قمة نيروبي في السياسات الوطنية

يُتابع صندوق الأمم المتحدة للسكان التقدم المُحرَز بشأن الالتزامات التي قطعتها البلدان النامية في مؤتمر قمة نيروبي. منذ انعقاد مؤتمر القمة، وضع 98 بلداً من بين البلدان النامية التي يتابعها صندوق الأمم المتحدة للسكان خطط عمل واستراتيجيات لتنفيذ التزاماتها الوطنية المقطوعة في قمة نيروبي، ودمج الالتزامات في السياسات الوطنية أو القطاعية أو في النظم المتطوِّرة أو في كِليهما لرصد التقدم المُحرَز.

تضم هذه البلدان:

- الأرجنتين
- الأردن
- إكوادور
- ألبانيا
- أنتيغوا وبربودا
- إندونيسيا
- أنغولا
- أوزبكستان
- أوغندا
- باراغواي
- باكستان
- البرازيل
- بنغلاديش
- بنما
- بنن
- بوتان
- بوركينا فاسو
- بوروندي
- بوليفيا
- بيرو
- تايلند
- تركمانستان
- تركيا
- تشاد
- توغو
- تونس
- تونغا
- جزر القمر
- جزر سليمان
- جزر كوك
- جزر مارشال
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- الجمهورية الدومينيكية
- الجمهورية العربية السورية
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- جمهورية تنزانيا المتحدة
- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
- جمهورية مولدوفا
- جنوب أفريقيا
- جنوب السودان
- جورجيا
- جيبوتي
- دولة فلسطين
- رواندا
- زامبيا
- زمبابوي
- ساموا
- سان تومي وبرنسيبي
- سري لانكا
- السنغال
- السودان
- سورينام
- سيراليون
- الصومال
- طاجيكستان
- العراق
- غابون
- غامبيا
- غانا
- غينيا
- غينيا الاستوائية
- غينيا بيساو
- فانواتو
- الفلبين
- فيجي
- فييت نام
- قيرغيزستان
- كازاخستان
- الكاميرون
- كمبوديا
- كوبا
- كوت ديفوار
- كوستاريكا
- كولومبيا
- الكونغو
- كيريباس
- كينيا
- لبنان
- ليسوتو
- مالي
- ماليزيا
- مدغشقر
- مصر
- المغرب
- مقدونيا الشمالية
- المكسيك
- ملاوي
- موريتانيا
- موزامبيق
- ميانمار
- نيبال
- النيجر
- نيجيريا
- نيكاراغوا
- هايتي
- الهند
- ولايات ميكرونيزيا الموحدة
- اليمن

بعض البلدان شهدت تراجعاً في الحقوق

ظهرت ردة فعل عنيفة ضد الحقوق الجنسية والإنجابية في بعض الأماكن منذ انعقاد قمة نيروبي 2019. وتشمل الأمثلة ما يلي:

أفغانستان: تسبَّبت عودة حركة طالبان بتدمير حياة النساء والفتيات. لقد فقدنَ فرص الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، في جملة من العواقب.

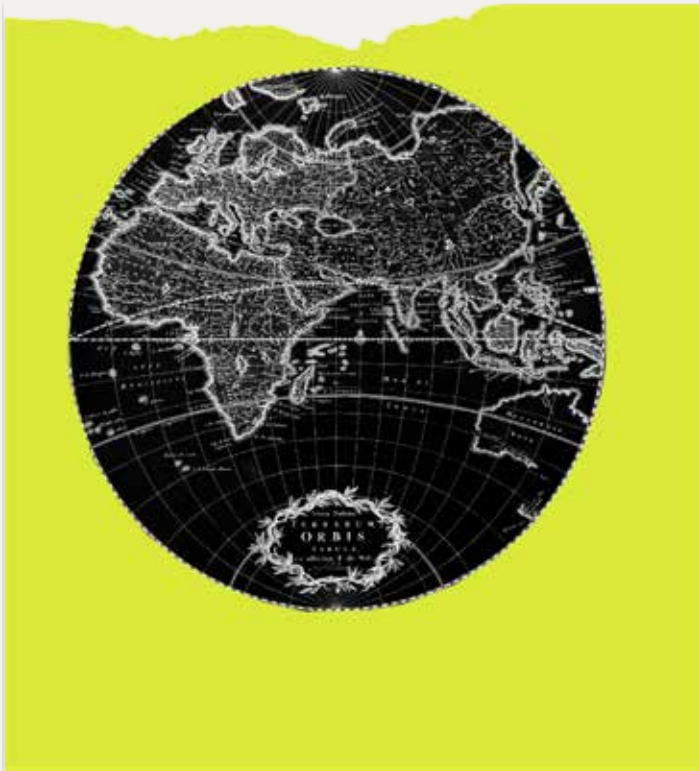

أوغندا: اكتسبت الإجراءات القمعية التي تُمارَس ضد مجتمع الميم الموسَّع زخماً جديداً وأصبحت أكثر حدة من خلال سنّ قانون "ينص على تطبيق عقوبة الإعدام وأحكام بالسجن لفترات طويلة على الأفعال التي تتم بالتراضي بين البالغين. ويزيد هذا القانون من خطر تفاقم العنف والاضطهاد اللَّذَين يواجههما بالفعل مجتمع الميم الموسَّع في أوغندا".[3]وإجمالاً، ما زال هناك 70 بلداً يجرّم ممارسة العلاقة الجنسية الخاصة بالتراضي بين البالغين من الجنس نفسه، بينما يفرض 12 بلداً عقوبة الإعدام.[4]

الولايات المتحدة الأمريكية: شكَّل التراجع عن الحماية الدستورية للإجهاض ضربةً كبيرة للاستقلالية الجسدية والحقوق الجنسية والإنجابية، خاصة بالنسبة للنساء الفقيرات والنساء ذوات البشرة الملونة والنساء الحوامل والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات المهمشة ممن لا تتوفر لهم سوى خيارات محدودة لالتماس الرعاية.

BANK OF
BANKI NKURU
BANK OF THE
BANCO CENTRAL
I
II
III
aVR
aVL
UTERUS
CERVIX
UTERUS/ENDOM.
LEFT OVARY
RIGHT OVAR
50-100 Hz W

أهمية تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية وأسباب المطالبة بها في الوقت الراهن

تمثل العدالة نداءًا موحداً لكفالة الكرامة والحقوق والرفاه للجميع، وجبر الضرر في حالة وقوعه. ولن تتحقق أي تنمية إذا انعدمت العدالة. إنَّ الاستقطاب الذي يسود العالم يشير إلى انتشار الظلم وتفاقمه.

يتطلَّب تحقيق العدالة اتخاذ إجراءات للوفاء بالتزامات التنمية وحقوق الإنسان. ويقتضي معالجة التوزيع غير المتساوي للسلطة والتوزيع غير العادل للموارد. ويعتمد ذلك على الإنصات إلى الكيفية التي يعرّف بها الأفراد احتياجاتهم واختياراتهم، وضمان حقهم في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

وتشدّد اللجنة على ضرورة أن تطبق جميع البلدان حول العالم إطار للعدالة الجنسية والإنجابية، بحيث تستفيد منه جميع المجتمعات والشعوب. ويتطلب ذلك العمل على إزالة جميع العقبات التي تعترض الحقوق الجنسية والإنجابية، سواء كانت اجتماعية أو قانونية أو بيئية أو اقتصادية أو سياسية. كما يتطلب التركيز بشكل خاص على إنهاء أشكال التمييز المتعددة والمترابطة التي يؤدّي كلٌّ منها إلى تفاقم الآخر. وقد يكون ذلك مرتبط بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للافراد أوالإعاقات أوالهوية الجنسانية أوالعرق، أوعوامل أخرى. كل تلك الاختلافات تنشئ مفارقات كبيرة في إعمال الحقوق والاختيارات والاستقلالية الجسدية.

وللعديد من أنواع الاضطهاد تاريخ طويل، فهي متغلغلة في هياكل المجتمعات ومنظومة الاقتصاد. وهذا يعني أنَّه لا يمكن للأفراد التغلب عليها بمفردهم، ولا ينبغي أن يُتوقع منهم القيام بذلك. لذلك تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الدول لاتخاذ التدابير اللازمة لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق مؤسسات القطاع الخاص، الكبيرة منها والصغيرة، مسؤولية احترام حقوق الإنسان أياً كان مكان عملها.[5] ويجب أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور أساسي في حماية الحقوق والمطالبة بها. ويجب حماية تلك المنظمات من المضايقة والإيذاء وتمكينها من أداء دورها بحرية.[6]

وكنقطة انطلاق لتحقيق العدالة الجنسية والإنجابية، تنوّه اللجنة بضرورة توفير أدلة أكثر وضوحاً وقوة لتحديد الفروقات بين مختلف السكان وأوجه التقاطع بين تلك الفروقات. يجب أن يكون ذلك هو الأساس للتسريع بوتيرة الإجراءات التي تهدف إلى توفير جميع الحقوق، وليس بعضها، إلى جميع الناس من دون استثناء.

البلدان التي استجابت لنداءات تحقيق العدالة

تشيد اللجنة بتزايد عدد البلدان التي تطبق مبادئ العدالة الجنسية والإنجابية للجميع.

منذ عام 2015، دمجت **حكومة جنوب أفريقيا** مبادئ العدالة الإنجابية في سياستها السكانية وتعاونت مع المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية لاستكشاف الروابط مع الحكم، وتقديم الخدمات، والهجرة والتنقل، والثقافة والتقاليد، وعدم المساواة والديمغرافيا . وبدايةً من عام 2022، تم تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية التي جمعت أكثر من 1,000 جهة فاعلة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والمناطق لتحديد التدخلات ذات الأولوية والقائمة على العلم والتي تستهدف الفئات التي تواجه تمييزاً متعدِّد الجوانب. وقد أدّى ذلك إلى تعزيز الوعي بكيفية تطبيق مبادئ العدالة الجنسية والإنجابية، بوسائل تشمل عرض الابتكارات في الممارسات والبحوث والسياسات. وكان ذلك بمثابة خطوة نحو صياغة استراتيجية وطنية للعدالة الجنسية والإنجابية، من المتوقع عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها.[7]

أدَّت المناصرة الجماعية في **جمهورية كوريا** إلى وضع الإجهاض في إطار قضية عدالة اجتماعية، مما أدى إلى إلغاء تجريمه. في **أيرلندا**، قام ناشطون في مجال حقوق الإجهاض بتسليط الضوء على الوفيات النفاسيّة والقمع الاقتصادي والعدالة الإنجابية ونجحوا في تبرير الحاجة إلى إلغاء حظر الإجهاض. **في الأرجنتين**، قامت حركات نسوية بربط النشاط الهادف إلى إقرار الحق بالإجهاض، الذي تم تقنينه أخيراً في عام 2020، بالنضال من أجل وقف العنف العائلي، وإنهاء الفجوات في الأجور بين الجنسَين، ومنع قتل الناشطات في مجال البيئة والنشاطات من السكان الأصليين. ألغت المحكمة العليا في **المكسيك** تجريمَ الإجهاض بعد وصفه كَـ "فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز".

تكلفة الظلم قاسية

إنَّ الأمومة المأمونة حق من حقوق الإنسان، ومع ذلك لا تزال هناك امرأة تموت كل دقيقتين لأسباب يمكن توقِّيها والمرتبطة بالحمل والولادة، حيث يصل عدد الوفيات، نتيجة ذلك، إلى 280,000 حالة وفاة كل عام. وبعد إحراز التقدم في الحد من الوفيات النفاسيّة لعقودٍ من الزمن، أصبحت المعدلات الآن تشهد ركوداً أو تراجعاً في جميع أنحاء العالم.[8]

مع تبيان كيفية تقاطع أشكال التمييز المتعددة وكيف تؤدي كلٌّ منها إلى تفاقم الأخرى، يزداد الوضع سوءاً في مناطق ما زالت تواجه آثار الاستعمار والعنصرية المستمرة، حيث تحدث 86 في المائة من الوفيات النفاسيّة في العالم، على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.[9] بالمقارنة مع النساء في أوروبا وأمريكا الشمالية، فإنَّ النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر عرضة للوفاة بنحو 130 مرة جراء المضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة.[10]

أوجه التفاوت في مواجهة الأزمات

تشعر اللجنة بالقلق إزاء الأدلة التي ظهرت مؤخراً على استمرار أوجه التفاوت في مواجهة الأزمات التي تتبع خطوط الجغرافيا ونوع الجنس والعرق، وتؤدي إلى الظلم. في عام 2023، كشف تقريرٌ صادر عن "المجلس النرويجي للاجئين" تلقي الأشخاص في أوكرانيا تمويلاً أكثر بأربعة أضعاف مقارنةً بما تلقاه الأشخاص في أزمات النزوح العشر الأكثر إهمالاً في العالم، والتي كانت سبعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشكّل بوركينا فاسو أسوأ الحالات، حيث تضمّ مليونَي نازح و800,000 شخص لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. وقد انخفضت المساعدات المالية المقدّمة لإفريقيا ككل بنسبة 7 في المائة في عام 2022.[11]

مثال آخر على الفجوات: رغم أنَّ عمليات الإغاثة الإنسانية بدأت تولي اهتماماً متزايداً لارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بين النساء والفتيات النازحات، ما زالت البرامج ذات الصلة تشهد نقصاً مستمراً في التمويل. ولم تحصل منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني سوى على 20.1 في المائة من قيمة التمويل الذي طلبته في عام 2022 للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي العام نفسه، أفادت 94 في المائة من مجموعات العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة بأنَّ خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار بالبشر والممارسات الضارة، كان حاداً أو جسيماً للغاية.[12]

وفي السودان، حتى قبل اندلاع الصراع في عام 2023، كانت هناك 3 ملايين امرأة وفتاة عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتسبَّبت الحرب في ارتفاع هذا الرقم ليصل إلى 4.2 مليون، حيث أبلغت النساء عن حالات عنف مُروِّعة بسبب الصراع القائم، بما فيها الاغتصاب الجماعي. وإنَّ الهجمات التي تستهدف مرافق الرعاية الصحية تمنع الناجيات والنساء الأخريات من الحصول على رعاية طارئة ومنقذة للحياة.[13] وتبلغ تكلفة خطة الاستجابة الإنسانية نحو 2.6 مليار دولار. وما زالت الحاجة إلى التمويل قائمة لتنفيذ أكثر من 80 في المائة من الخطة، رغم أنَّ الجهات المانحة قدَّمت مساعدات لدعمها.[14]

إطار عمل لجهود موحّدة

يتطلب تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية التصدي للأشكال المتعددة من التمييز وإزالة الحواجز أمام الحقوق في آن واحد. يقلل هذا النهج من "انعزالية" القضايا التي هي، في الواقع، شديدة الترابط. ويمكن لذلك أن يُعجّل بإحراز تقدم فيما يتعلق بالتزامات نيروبي وجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة.

تواصل اللجنة التأكيد على أنَّ التغطية الصحية الشاملة هي أحد الطموحات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، وأنَّ ذلك يشمل جميع عناصر الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. تلك هي خدمات أساسية يجب توفيرها بتكلفة ميسورة وبجودة عالية، يمكنها أن تلبّي الاحتياجات المتنوعة وتصبح متاحة للجميع في الأزمات الإنسانية. وما زالت زيادة الاستثمار في مجال القِبالة أمراً بالغ الأهمية لتحسين نوعية الخدمات والوصول إليها، بما في ذلك تلك المقدّمة للفئات المهمشة.

وتشدّد اللجنة أيضاً على أنّ العدالة الجنسية والإنجابية تتجاوز تقديم خدمات الرعاية الصحية. وفي جملة المحدِّدات العديدة المؤثرة، تتطلَّب العدالة الجنسية والإنجابية إعمال الحق في التعليم، بما في ذلك التثقيف الجنسي المتكامل؛ وضمان الحصول على أجرٍ عادل ومتساوٍ؛ وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة ورعاية الأطفال؛ ووضع حد لآفة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والحفاظ على بيئة صحية؛ وإنهاء جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتصدي للتمييز العنصري؛ وضمان عدم إستمرارية تحمل النساء والفتيات بمفردهن عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ويجب الشروع في بناء هذه الروابط من خلال وضع السياسات العامة وخيارات الاستثمار وجمع البيانات.

وتشتدُّ الحاجة إلى العدالة الجنسية والإنجابية بشكل خاص بين الشباب والمراهقين، وتصبح أكثر إلحاحاً بالنسبة للفقراء منهم أو الإناث أو ذوي الإعاقة أو المهمَّشين بسبب العرق أو الإثنية. فجيلهم قد تخلف عن الركب على مستويات عديدة. وقد تفاقمت الخسائر التي لحقت بمجالات الصحة والتعليم والتوظيف أثناء الجائحة بسبب الاستقطاب السياسي واضمحلال الحقوق القانونية. وتتزايد مخاطر استمرار الظلم بين الأجيال مع تفاقم التوقعات المتعلقة بتغير المناخ.

وينصبُّ تركيز التزامات قمة نيروبي بصفة أساسية على تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية للشباب والمراهقين، وهو محور تركيز ما زالت اللجنة تؤيده. وتماشياً مع دعوة المندوبين الشباب في مؤتمر القمة إلى مبدأ "لا غنى عن وجودنا في المسائل التي تخصنا"، تكرّر اللجنة دعوتها إلى ضرورة المشاركة النشطة للشباب، بمختلف مشاربهم، في اتخاذ جميع القرارات التي ترمي إلى تلبية احتياجاتهم ودعم حقوقهم.

التزامات متنوعة

تولي العديد من الالتزامات على المستوى القُطري اهتماماً بالفئات السكانية المُهمَّشة والضعيفة، وهي خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. وتشير في أغلب الأحيان إلى الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمهاجرين وكبار السن. وتشير أيضاً إلى استمرار بعض أنماط الاستبعاد، مع إيلاء اهتمام أقل بالشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والأقليات الإثنية.

الحقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة

في التعليق العام رقم 2 حول بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا، ذكرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أنّ عناصر الحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية لا يمكن فصلها عن العناصر الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوةً على ذلك، يجب على الدول، في سبيل الوفاء بالحقوق المكفولة للمرأة، أن تزيل الحواجز في القانون والسياسة، وكذلك العقبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إطار عمل لحشد الجهود

تضع اللجنة نداءها إلى تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية في صميم عمل مختلف الحركات الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان. فبينما تبدو القوى المعاكِسة قوية ومتزايدة، يصبح من المهم جداً أن يتم الربط بين الحركات الرامية إلى تحقيق العدالة. فهي إذا اتّحدت تشكّل قوةً هائلة لإحداث تغييرات جوهرية ودائمة.

يؤدي العمل على تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية إلى توفير العديد من فرص التكاتف، بدءاً من القواعد الشعبية ووصولاً إلى الصعيد العالمي. وقد حدث هذا منذ ظهور المفهوم لأول مرة، والذي تبلور على يد باحثات نسويات من ذوات البشرة السوداء في الولايات المتحدة. فقد قمن بتنسيق الروابط ما بين الحركات المطالِبة بالحقوق الإنجابية وتلك المطالبة بإنهاء الفقر والعنصرية والتدهور البيئي.

وقد حشدت نساء الشعوب الأصلية جهودهنَّ لإنهاء تدمير الموارد البيئية باعتباره تهديداً لثقافتهنَّ وهويتهنَّ واختياراتهنَّ المتعلقة بتوقيت الحمل والإنجاب. وقامت خبيرات الاقتصاد النسويات بتوجيه الحراك نحو نظم اقتصادية تتماشى مع قضايا المساواة بين الجنسَين والتوزيع العادل للموارد. وطالبوا بجملة من الأمور تشمل توسيع نطاق الاستثمارات والخدمات لسد الفجوات الواسعة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والتي يمكن أن تقلّل من خيارات الإنجاب والعمل وغير ذلك من الخيارات المتاحة للنساء، ولا سيما الفئات الأكثر تهميشاً منهنّ.

أشار القادة الشباب في حركة العدل المناخي إلى أنَّ المجتمعات الأشد فقراً في العالم، التي غالباً ما تكون مهمشة بسبب أصولها العرقية أو الإثنية، تتحمل العبء الأكبر من تغير المناخ حتى وإن كانت بالكاد قد أسهمت فيه. وهذه المجتمعات لا يتوفر لديها إلا قدر ضئيل من الموارد اللازمة للتكيف مع تداعيات تغير المناخ، وهو ظلم سيتفاقم كلما ازدادت آثار المناخ سوءاً. إنَّ الجمع بين الحركات المعنية بالمناخ وبالعدالة الجنسية والإنجابية يوفر مساراً لهذه المجتمعات لإعمال حقوق متعددة في نفس الوقت، وتحقيق مكاسب إنمائية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات.

وكما أكَّدت اللجنة في تقريرَيها السابقَين، لا بدّ من وضع إطارٍ للعدالة الجنسية والإنجابية عند اندلاع أزمات إنسانية. يواجه الأشخاص العالقون في الأزمات مظالم متعدِّدة ونقصاً في الحقوق الجنسية والإنجابية قد يترتب عليهما عواقب فورية تدوم مدى الحياة.

وعلى الرغم من بعض الجهود الرامية إلى سد الفجوات، يشهد العمل الإنساني نقصاً في الموارد والخدمات اللازمة لإعمال الحقوق الجنسية والإنجابية. وغالباً ما يوجَّه التمويل إلى خدماتٍ معيَّنة، مثل خدمات الرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتم توجيه معظم الجهود نحو النساء المتوافقات مع المعيار الجنساني في سن الإنجاب.[15] وتؤدي هذه الأنماط الإقصائية إلى ضياع فرص إعادة التنمية وضمان العدالة في الإغاثة والتعافي.

إنَّ وضع إطار للعدالة الجنسية والإنجابية يساعد في الربط بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام بُغية تنسيق الموارد وتقديم استجابات أكثر شمولاً وتكاملاً، والوصول إلى جميع الفئات والاستجابة للاحتياجات المتعددة، إبتداءً من الرعاية الصحية ووصولاً إلى سُبُل العيش. ويمكن لجميع الجهات الفاعلة أن تبذل المزيد من الجهود لإقامة شراكات مع المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات ولتشجيع قيادة الفئات المهمشة في تحديد الدعم اللازم. إنَّ المساعدة في تصميم استراتيجيات العدالة الانتقالية قد تُعطي الأولوية لإزالة الحواجز أمام الحقوق الجنسية والإنجابية، وتعطيل المعايير التمييزية على أساس النوع الاجتماعي والعرق وغير ذلك.

العدالة الضريبية سبيل لمعالجة أوجه التفاوت

تتبلور أشكالٌ عدّة للظلم نتيجة التوزيع غير العادل للموارد. ويُعدُّ اتباع سياسة ضريبية عادلة طريقةً لإعادة ضبط التوازن، ولهذا ظهرت حركات تنادي بالعدالة الضريبية. فهي تفسح المجال لإقامة تحالفات مناصِرة مع حركات أخرى تنادي بالعدالة، بما في ذلك العدالة الجنسية والإنجابية.

وللعدالة الضريبية أبعاد عدة. أولها أن تُدفع الضرائب لتمويل الخدمات العامة. ويجب أن تكون الضرائب كافية لتوفير المنافع العامة، مثل خدمات الصحة والتعليم الجيدة للجميع. وثانياً، ينبغي أن تكون الضرائب تصاعدية. أي أنَّ أصحاب الدخل الأعلى يجب أن يخضعوا لمعدلات ضريبية أعلى[16]، وهو نهج يتَّسق مع الدعوة الواردة في جدول *أعمالنا المشترك* الصادر عن الأمم المتحدة لاستخدام الضرائب في "الحد من مستويات التفاوت الحادة في الثروة".[17] وثالثاً، يجب ألا تشمل الأنظمة الضريبية أي تحيزات تمييزية تنشأ، على سبيل المثال، من فرض ضرائب على المنتجات التي تستخدمها النساء فقط، مثل المنتجات المتعلقة بالدورة الشهرية.[18]

وعمدن حركات العدالة الضريبية إلى لفت الانتباه للملاذات الضريبية التي تحتفظ بمستوياتٍ كبيرة من التفاوت في الثروة، وهي غالباً تقتفي أثر الإرث الاستعماري.[19] ويجب تعزيز التعاون الدولي لمعالجة التهرب الضريبي وتدفق الأموال غير المشروعة.[20] ويمكن للبلدان أن تبذل المزيد من الجهود للقضاء على الأحكام الجائرة في قوانين الضرائب المحلية، مثل زيادة الأعباء الضريبية على الأشخاص الذين يتخذون خيارات "غير تقليدية" في تكوين الأسر أو إنجاب الأطفال.[21]

إطار عمل لإبقاء الطموح على المسار الصحيح

جسّد مؤتمر قمة نيروبي جهودَ التضامن العالمي والتطلُّعات الطموحة. وقد جمع العديد من الحلفاء الذين خصَّصوا عملهم لدعم الصحة والحقوق والعدالة الجنسية والإنجابية. أتوا يمثلون حكومات، وشركات، ومنظمات خيرية، وحركات تُعنى بالعدالة الاجتماعية، ومجتمعات السكان الأصليين، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأوساط فنية ورياضية. وقطعوا التزامات شكلت هيكلاً صارماً للمساءلة عن إزالة المظالم وتحقيق وعود المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وحيث أنَّ الالتزامات العالمية المقطوعة في مؤتمر القمة توضح العديد من معالم الأهداف المتعلقة بالعدالة الجنسية والإنجابية، فقد قامت اللجنة بترجمتها إلى إطار عالمي للرصد. وتُعرض النتائج السنوية في كل تقرير من تقاريرها الثلاثة. وفي هذا التقرير الختامي، تشجع اللجنة جميع أصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة استخدام الإطار الذي سيُتاح على شكل لوحة بيانات على الإنترنت[22] بُغية المواظبة على تنفيذ الالتزامات وفقاً للمسار الصحيح، واستشعار أكبر قدر من الإلحاح أثناء تنفيذها في مواجهة التناقص الكبير في الحقوق.

كما تعرب اللجنة عن تقديرها وتشجيعها لمواصلة إحراز تقدم في إدراج عناصر العدالة الجنسية والإنجابية في الاستعراض الدوري الشامل للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستعراضات الوطنية الطوعية التي أجُريت لتقييم أهداف التنمية المستدامة، ومجموعة متنوعة من العمليات الإقليمية والوطنية للرقابة والمساءلة. تربط هذه السبل بين المكونات المختلفة للعدالة وتبقى ذات أهمية حيوية للمضي قدماً.

تنامي دور الاستعراض الدوري الشامل

ازدادت المساءلة عن متابعة التزامات مؤتمر قمة نيروبي من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وإجمالاً، تم تقديم توصيات متعلقة بالالتزامات إلى 87 بلداً خلال الفترة الممتدة من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الثالثة والأربعين للاستعراض الدوري الشامل، أي من عام 2020 إلى عام 2023.

وفي عام 2023، استعرضت الدورة الثانية والأربعون 10 بلدان؛ وأشار 44 في المائة من التوصيات البالغ عددها 2,751 إلى التزامات مؤتمر قمة نيروبي. على سبيل المثال، توجَّهت ماليزيا بتوصية إلى غانا لتحسين فرص حصول الفئات الضعيفة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وتوجَّهت بنما بدعوةٍ إلى بيرو للتعجيل باتّخاذ إجراءاتٍ لتنفيذ التزامها بالحد من حالات حمل المراهقات. واقترحت جنوب أفريقيا على اليابان أن تطبّق نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في القضايا السكانية الملحّة مثل الشيخوخة السريعة.

إنَّ الإشارات المستفيضة إلى الالتزامات تؤكّد على أهمية العدالة الجنسية والإنجابية في إعمال مجموعة من حقوق الإنسان. وتوسِّع التوصيات الخيارات المتاحة لإدراج الالتزامات في عمليات التنفيذ والرصد والإبلاغ الوطنية فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، وتساعد على ضمان الرقابة المستمرة للتقدم المحرز حيث تواصل البلدان تقديم تقارير عن مستوى هذا التقدم في كلٍّ منها كل أربع سنوات.

E_COM
LS08ECOM7854
History
YOUR AVERAGES
27 DAYS
YOUR CURRENT CYCLE
27 DAYS
Your past cycles
9 JUL 2015 - 4 AUG 2015
27 DAYS
12 JUN 2015 - 8 JUL 2015
16 MAY 2015 - 11 JUN 2015
19 APR 2015 - 15 MAY 2015
23 MAR 2015 - 18 APR 2015

نقطة الانطلاق لإجراءات جماعية

تتطلب العدالة الجنسية والإنجابية مزيدًا من الأفكار الطموحة والعمل المكثف. وتؤكد اللجنة أن ذلك يجعل الإطار قوياً وباعثاً على الأمل في آنٍ معاً. ذلك أنَّه يتيح لمليارات الأشخاص فرصة التمتع بحياة أكثر صحة وأماناً وإنتاجية، وفقاً لخياراتهم الخاصة.

ولذلك تحث اللجنة على استغلال الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرّر انعقاده في عام 2024 كفرصة لدعوة البلدان إلى تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. وينبغي ألا تُردَع طموحاتنا بسبب بطء التقدُّم وعدم اكتماله في الماضي. بل في الواقع، هذا يجب أن يدفع المزيد من الأشخاص إلى مزيد من الالتزام. فالعالم العادل هو عالمٌ يلائمنا جميعاً.

وتؤكد اللجنة بشكلٍ قاطع على أنَّ العدالة الجنسية والإنجابية ستحدِّد ما إذا كنّا سنصل فعلاً إلى التنمية المتمحورة حول الإنسان التي حدَّدها جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. وسيحدد مدى التقدم الذي تحرزه البلدان بدوره مدى جودة تعاملها مع أزمة المناخ والأزمات الأخرى المتعددة بالإضافة إلى الاتجاهات الديمغرافية التاريخية. في جميع أرجاء العالم، أثارت الشيخوخة السريعة وأنماط الخصوبة المتباينة على نطاق واسع استجابات مثيرة للقلق تقوّض الحقوق والخيارات الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تلك التي تركِّز على التحكم في أجساد الناس وسلوكياتهم. تحجب ردود الفعل هذه حقيقة أنَّ القدرة على التكيف مع التحولات الديمغرافية وغيرها من أشكال القدرة على التكيف تعتمد على تمكين الإنسان وقدراته على الازدهار، وعلى الحق والحرية في ممارسة الاختيار.

فيما يقترب موعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 30، تعمل اللجنة على الاستفادة من خبرتها والنتائج التي خلصت إليها على مدى السنوات الثلاث الماضية لتحديد خمس أولويات عاجلة للمضي قدماً بالعدالة الجنسية والإنجابية. وتشكّل هذه الأولويات عناصر مكمِّلة للنداء الأوسع من أجل العمل، والذي أُثير طيلة فترة عمل اللجنة على النحو الموجز في نهاية هذا التقرير.

وتحظى كل أولوية بإمكانات قوية وقائمة على الأدلة لوقف أشكال متعددة من التمييز والظلم، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية على المستوى العالمي والوطني. وتدعو مجتمعةً إلى ضرورة مشاركة جميع الجهات الفاعلة في الحكومة والبرلمانات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

1 **الاستثمار في مجال القِبالة من أجل الصحة والعدالة:** تشدّد اللجنة على أنَّ القابِلات من الركائز الأساسية في تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. وثمة أدلة دامغة على تأثيرهنَّ الإيجابي. فمثلاً، إنَّ إتاحة سُبُل الوصول الشامل إلى القابِلات هو أهم عامل في إنهاء الوفيات النفاسية ووفيات حديثي الولادة التي يمكن الوقاية منها. ومع ذلك، ما زالت النُّظُم الصحية تهمّش دورهنّ ولا تستثمر في تنمية قدراتهنّ بشكلٍ كافٍ، ما يُحدث نقصاً في عدد القابِلات حول العالم يُقدَّر بحوالي 900,000 قابلة. وعلى الرغم من أنَّهنَّ لا يشكّلنَ سوى أقل من 10 في المائة من القوى العاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على مستوى العالم، إلا أنَّهنَّ يقدّمنَ أكثر من 90 في المائة من هذه الخدمات. وإنَّ التمييز بين الجنسَين في هذه المهنة التي تبدو مهنةً نسائية بالكامل تقريباً يؤدي إلى انعدام المساواة في الأجور وفرص التدريب وظروف العمل.

وفي سبيل حصول القابِلات والنساء اللواتي يقصدنهنّ على معاملة أكثر عدلاً، يجب توفير المزيد من المناصب القيادية للقابِلات، لا سيَّما في وزارات الصحة والمساواة بين الجنسَين والمالية. ويجب تمكينهنّ من قيادة خيارات السياسة في الرعاية الصحية والتأثير فيها، علماً أنَّ الخيارات تمنح القِبالة الاحترام والمكانة المهنية التي تستحقها. وهذا من شأنه تحسين خدمات الرعاية الصحية وتوفير خيارات عمل لائق للمرأة.

2 **توفير خدمات التربية الجنسية الشاملة لدعم الحقوق والخيارات:** ينشأ عن نقص المعرفة بمسائل الجنس والإنجاب ظلمٌ يغذي مظالم أخرى كثيرة، ما يعرّض المراهقين والشباب لخطر الإكراه وسوء المعاملة، وكذلك المرض والحمل غير المقصود. وتشير اللجنة إلى أنَّه قد ثبت على نطاقٍ واسع أنّ التربية الجنسية الشاملة والملائمة للعمر تترافق مع آثارٍ ملحوظة على مستوى الحماية. وهي تمثل نقطة انطلاق لتحقيق الاستقلالية الجسدية التي تعتمد على الحق في الاختيار وتوفير معلومات عالية الجودة تؤدي إلى قرارات هادفة.

وإنَّ التربية الجنسية الشاملة التي تقدّمها المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني داخل المدارس وخارجها تتيح فرصاً لتحسين الحياة والعلاقات الأُسَرية، ولوضع نموذج والتأكيد عليه فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وبين الأعراق وغيرها من أشكال المساواة. ويجب أن تلبّي الاحتياجات المختلفة للفئات المستضعفة، مثل شباب مجتمع الميم الموسَّع والشباب ذوي الإعاقة والشباب الذين يواجهون أزمات إنسانية، بما في ذلك الاحتياجات التي يعبّرون عنها بأنفسهم.[23]

3 **تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة المستنيرة بالعدالة:** إنّ شبكة الأمان التي تحول دون وقوع الناس في الحرمان هي شبكة تدعم العدالة والكرامة، وتكفل توزيعاً أكثر إنصافاً للموارد على أشد الفئات ضعفاً، وتحافظ على اقتصادات قادرة على الصمود.[24] وتشدّد اللجنة على أنَّ العدالة الجنسية والإنجابية تعتمد على الحماية الاجتماعية الشاملة التي تتصدى بالكامل لأشكال التمييز المتداخلة بحيث لا يتخلف أحد عن الركب. وبينما أحرز العديد من البلدان تقدماً ملموساً في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، فإنَّ أكثر من نصف البشرية لا يزال يعيش بدونها.[25]وحتى عندما تكون النظم قوية، قد تفقد الفئات المهمشة مكاسبها بسبب عدم كفاية المعلومات أو التمييز من جانب مقدّمي الخدمات.

وفي حين أنَّ الحكومات توفّر الحماية الاجتماعية، يضطلع كلٌّ من القطاع الخاص والمجتمع المدني والباحثين بأدوارٍ حاسمة في الدعوة إلى جعل هذه الحماية الاجتماعية ملائمة ومتاحة بالكامل وعالمية على امتداد دورة الحياة. فهذه الجهات قادرة على المساعدة في بناء التوافق حول إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية، بما في ذلك في الخيارات المتعلقة بالضرائب والتمويل العام.

4 **تعطيل التمييز من خلال الابتكار:** ساهمت التكنولوجيا في تخفيف وطأة الظلم وتفاقمه في آنٍ معاً، ما يعكس التحيُّزات والمعايير التمييزية التي تسري في جميع المجتمعات. ومن الناحية الإيجابية، ساهمت الأدوات الرقمية الجديدة بشكلٍ كبير في تيسير رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وإتاحتها بسهولةٍ أكبر في العديد من السياقات. لكن ما زالت الفجوة الرقمية بين الجنسَين قائمة على الصعيد العالمي؛ وتزداد حدَّتها في البلدان الأكثر فقراً.[26] فالذكاء الاصطناعي يزيد من المعايير التمييزية على أساس الجنس والعرق وغيرها من أشكال التمييز وينذر بتكرارها على نطاق واسع. [27]

تتوجَّه اللجنة بدعوة إلى الشركات والمؤسسات الخيرية الكبيرة ومنظمات المجتمع المدني للضغط من أجل زيادة المواءمة المتعمَّدة بين التكنولوجيا والابتكار من جهة والعدالة والمنافع العامة من جهة أخرى، مع تجاوز الافتراض بأنَّ التكنولوجيا هي الدواء الشافي في حد ذاتها.[28] وهذا لا يقتصر فقط على توفير التكنولوجيا، وإنَّما يشمل الاعتراف صراحةً بوجود تحيُّزات وأضرار، والعمل على التخفيف منها على مستوى فئات سكانية ومناطق جغرافية متنوعة. فعلى سبيل المثال، إنَّ الأشكال الجديدة لوسائل منع الحمل المستندة إلى الاحتياجات التي تعرب عنها النساء،[29] من شأنها أن تلبّي الاحتياجات غير الملبّاة على نحوٍ أفضل وتعيد التوازن إلى ديناميات السلطة. أمّا الابتكارات في مجال البياناتفينبغي أن توفر صورةً أوضح عن كيفية عمل التمييز المتعدد الجوانب، وعن السياسات التي يمكن أن توقف بصورة منهجية أوجه التحيّز المستمرّة.[30]

5 **إطلاق العنان للقوة الموحَّدة في الحركات الرامية إلى تحقيق العدالة:** أوضحت اللجنة بجلاء أنَّ جميع أشكال العدالة مترابطة ومتجذِّرة في حقوق الإنسان وكرامته، وأنَّها تؤدي في نهاية المطاف إلى تنمية محورها الإنسان. وتؤكد اللجنة أنَّ الأشخاص عندما يبذلون جهوداً متضافرة من أجل الوصول إلى العدالة سينجحون في تحقيقها، وتشجّع مناصري العدالة الجنسية والإنجابية على إيجاد سبب وقوة مشتركَين من خلال الانضمام إلى مناصري العدل المناخي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، وحقوق مجتمع الميم الموسَّع، وحقوق ذوي الإعاقة، والاقتصادات الشاملة، من بين أمور أخرى كثيرة. وينبغي للناشطين أن يعربوا عن آرائهم أمام جميع المحافل المحلية والوطنية والعالمية التي تؤثر في العدالة الجنسية والإنجابية. وهي تشمل مناقشات حول الرعاية الصحية الشاملة، والتأهب لمواجهة الجوائح، بالإضافة إلى السلام وتغيّر المناخ، والسعي إلى إصلاح النظام المالي الدولي.

ويمكن تناول العدالة الجنسية والإنجابية من نقاط إدخال كثيرة لا يمكن تفصيلها بالكامل هنا. ويوفر النداء التالي إلى العمل إطاراً أوسع للمساعدة في توضيح نقاط الإدخال هذه. ومن المرجح أن تظهر نقاط إدخالٍ إضافية في السنوات القادمة، في ظل تطوّر التكنولوجيا وتأثير التحوُّلات السُّكانية والاتجاهات العالمية الواسعة النطاق، مثل التوسُّع الحضري وتغيُّر المناخ. وتختتم اللجنة بالتذكير بأنَّه بينما يبقى الهدف المنشود متمثلاً بالعدالة، يحق للشعوب على مختلف مشاربهم وخبراتهم تقرير السُبل المناسبة لتحقيقها، مع ضمان معبر آمن لهم أثناء تقدُّمهم نحو الحرية في القيام بخياراتٍ أفضل وعيش حياةٍ أفضل.

مواصلة النداء إلى العمل

أطلقت اللجنة في تقريرها لعام 2021 نداءً من أجل العمل استند إلى التزامات نيروبي وإطار الرصد ذي الصلة. وفي تقريرها الختامي، تسلّط اللجنة الضوء مجدداً على النداء باعتباره دليلاً عملياً للتقدُّم في تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية، بدايةً من وضع الرؤية ووصولاً إلى الابتكار والاستثمار وجمع البيانات ووضع سرديات جديدة مطلوبة لتحقيق طموحات أكبر.

جعل العدالة الجنسية والإنجابية هي الهدف.

الاضطلاع بجميع الأعمال المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار العدالة. لا بد وأن يجري ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية وغير القابلة للتجزئة والمترابطة والمتشابكة.

- إنشاء آليات المساءلة واستخدامها.
- الاستثمار في حركات الشعوب للمطالبة بالعدالة الجنسية والإنجابية.
- تعزيز وإقامة تحالفات جديدة مع البرلمانيين.

وضع الحقوق والتنمية في صميم الجهود المبذولة.

تطوير تغطية صحية شاملة تضمّ الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة كخدماتٍ أساسية.

- الاستفادة من التعافي من "كوفيد-19" والبدء في تطبيق التغطية الصحية الشاملة.
- زيادة الدعم المقدَّم للقابلات كاستثمار مُثبَت.
- الاستماع إلى المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية لدعم حقوقهم وتحسين جودة الرعاية المقدَّمة لهم.

التفكير بطريقة مختلفة.

متابعة الابتكارات الحديثة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية لتسريع تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية ودعم إرادة الأفراد واستقلاليتهم الجسدية.

- تطوير إمكانات الرعاية المُسيَّرة ذاتياً:
- متابعة الابتكارات الرقمية في أثناء معالجة الفجوة الرقمية:

الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك.

إعطاء الأولوية للمجموعات التي تواجه أسوأ معدلات التفاوت في العدالة الجنسية والإنجابية.

- سد الثغرات في العمل الإنساني عن طريق ضمان الدمج الشامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.
- الوصول إلى الشباب بشروطهم من خلال تمكينهم من المشاركة الهادفة في صنع السياسات العامة.[31]

إظهار التمويل.

زيادة التمويل المحلي والدولي المقدَّم لشؤون الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على مستويات كافية بُغية تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية.

- إظهار النفقات وجعلها قابلة للقياس.
- تقديم خدمات متكاملة مجانية لدعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.
- استكشاف قنوات جديدة للتمويل.
- إقامة تحالفات مع شركاء جدد.

سرد قصة جديدة.

بلورة سرديات جديدة عن العدالة الجنسية والإنجابية بحيث تكون دقيقة وقوية بما يكفي لمواجهة المعارضة المستمرة.

- وضع نظم أكثر صلابة لجمع البيانات واستخدامها.
- استلهام الدعم والعمل على نطاق واسع.

بيان نيروبي:
الالتزامات العالمية الإثني عشر

إدراكاً منا لقدراتنا ومسؤولياتنا المختلفة، فإنَّ طريقنا إلى الأمام يتمثل في التركيز بصفة خاصة على تلك الإجراءات، المُعبَّر عنها في التزامات محددة وإجراءات تعاونية، من شأنها أن تفي بوعود برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج استعراضاته، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي هذا السياق، فإننا سنعمل على:

تكثيف جهودنا نحو التنفيذ الكامل والفعَّال والمسرَّع لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونتائج استعراضاته، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تحقيق الحصول الكامل على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية كجزءٍ من التغطية الصحية الشاملة من خلال الالتزام بالسعي إلى:

مستوى الصفر في الاحتياجات غير المُلبَّاة للمعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، والتوفر الشامل لوسائل منع الحمل الحديثة والمأمونة وميسورة التكلفة والمتاحة والجيدة.

تحقيق مستوى الصفر في الوفيات النفاسية وإصابة الأمهات بالأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل ناسور الولادة، عن طريق جملة أمورٍ منها تضمين مجموعة شاملة من التدخلات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك إتاحة الإجهاض المأمون إلى أقصى حدٍّ يسمح به القانون، واتّخاذ إجراءات لمنع عمليات الإجهاض غير المأمونة والوقاية منها، وتوفير الرعاية التالية للإجهاض، في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية المعنية بالتغطية الصحية الشاملة، وحماية وضمان حق جميع الأفراد في السلامة البدنية والاستقلالية والحقوق الإنجابية، وإتاحة الخدمات الأساسية الكفيلة بتعزيز هذه الحقوق.

إتاحة السُبُل أمام جميع المراهقين والشباب، وخاصة الفتيات، للاستفادة من **المعلومات والتثقيف الشاملين والمناسبين لكل فئة عمرية، والخدمات الشاملة والجيدة المراعية للمراهقين والمناسبة من حيث التوقيت** لكي يتسنّى لهم اتخاذ قرارات وخيارات حرة ومستنيرة بشأن نشاطهم الجنسي وحياتهم الإنجابية، وحماية أنفسهم بشكل ملائم من حالات الحمل العارض، ومن جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة، والأمراض المعدية المنقولة جنسياً، بما فيها نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتيسير انتقالهم المأمون إلى سن الرُشد.

معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة، وخاصة زواج الأطفال والزواج القسْري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، من خلال الالتزام بالسعي إلى:

مستوى الصفر في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة، ويشمل ذلك مستوى الصفر في زواج الأطفال والزواج المبكر والقسْري، بالإضافة إلى تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ **والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات**، من أجل أن يحقق جميع الأفراد أقصى إمكاناتهم الاجتماعية الاقتصادية.

حشد التمويل اللازم لإتمام برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والحفاظ على المكتسبات المُحرَزة حتى الآن، من خلال:

6 نيروبي - الالتزام العالمي

استخدام عمليات إعداد الميزانيات الوطنية، بما فيها وضع الميزانيات ومراجعة الحسابات من منظور النوع الاجتماعي، وزيادة **التمويل المحلي** واستطلاع أدوات وبنىً تمويلية جديدة وتشاركية ومبتكرة لضمان التنفيذ الكامل والفعَّال والمُسرَّع لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

7 نيروبي - الالتزام العالمي

زيادة **التمويل الدولي** من أجل التنفيذ الكامل والفعَّال والمُسرَّع لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ودعم وتسريع التمويل المحلي، وخاصة الموجَّه لبرامج الصحة الجنسية والإنجابية، وغيره من الإجراءات والتدخلات الداعمة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

الاعتماد على التنوع الديمغرافي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال:

8 نيروبي - الالتزام العالمي

الاستثمار في تعليم المراهقين والشباب وخاصة الفتيات، وفرص توظيفهم، وصحتهم، بما فيها تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، من أجل **حصد نتائج وعود العائد الديمغرافي بالكامل.**

9 نيروبي - الالتزام العالمي

بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، لا يتخلف فيها أحد عن الركب، وحيث يشعر الجميع بالتقدير وبقدرتهم على تحديد مصائرهم بأنفسهم والمساهمة في ازدهار مجتمعاتهم، بغضّ النظر عن العرق أو لون البشرة أو الدين أو الجنس أو العمر أو الإعاقة أو اللغة أو الأصل الإثني، أو التوجّه الجنسي أو الهوية الجنسانية أو التعبير الجنساني.

10 نيروبي - الالتزام العالمي

توفير بيانات مصنَّفة وذات جودة وفي الأوان المطلوب، بحيث تضمن الحفاظَ على خصوصية المواطنين وتشمل المراهقين الأصغر سناً، والاستثمار في ابتكارات الصحة الرقمية، بما فيها نُظم البيانات الكبيرة، وتحسين نُظُم البيانات من أجل إرشاد سياسات هادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

11 نيروبي - الالتزام العالمي

الالتزام بمبدأ عدم إمكانية مناقشة وتقرير أي شيء **يخص صحة الشباب** ورفاههم من دون **انخراطهم ومشاركتهم المجدية** ("لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا").

الحفاظ على الحق في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في السياقات الإنسانية والسياقات الهشة، من خلال:

12 نيروبي - الالتزام العالمي

الحرص على **التعامل مع الاحتياجات والحقوق الإنسانية الأساسية** للسكان المتأثرين، ولاسيما الخاصة بالفتيات والنساء، بصفتها مكونات أساسية في عمليات الاستجابة للأزمات الإنسانية والبيئية، وكذلك في السياقات الهشة وسياقات إعادة البناء بعد الأزمات، وذلك من خلال إتاحة الحصول على المعلومات والتثقيف والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة، بما فيها الحصول على خدمات الإجهاض الآمن إلى أقصى حدٍّ يتيحه القانون، والرعاية التالية للإجهاض، بهدف الخفض الكبير لمعدل وفيات الأمهات وإصابتهن بالأمراض، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحالات الحمل غير المقصود في ظل هذه الظروف.

المرفق (أ)

إطار رصد الالتزامات العالمية لقمة نيروبي

أظهر مؤتمر قمة نيروبي لعام 2019 المكاسب والثغرات والالتزام المشترك بالعمل على إتمام الأعمال غير المنجزة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحشد مؤتمر القمة زخماً عالمياً أسفر عن أكثر من 1,300 التزام من جانب مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات. وشهد أيضاً تأييداً واسع النطاق لبيان نيروبي، الذي يُبرز الطموح الجماعي لبلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للجميع، في كل مكان. وتُعدُّ الالتزامات العالمية والشاملة الإثني عشر الواردة في البيان أساسية لضمان التنفيذ الكامل والفعَّال والمعجَّل لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

في التقرير الأوَّل الصادر عن اللجنة بعنوان *"لا استثناء، لا إقصاء: تحقيق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق والعدالة للجميع"*، وكذلك في تقريرها لعام 2022 *"العدالة الجنسية والإنجابية باعتبارها السبيل للوفاء بالتزامات قمة نيروبي"* أُدرج إطار رصد الالتزامات العالمية لاستكمال التقارير السردية. يعرض إطار رصد الالتزامات العالمية سجل أداء باستخدام نظام ضوئي مروري رباعي الألوان من أجل إظهار التقدُّم المُحرَز على الصعيدَيْن العالمي والإقليمي بشأن المؤشرات العالمية الرئيسية في إطار كل من الالتزامات العالمية الإثني عشر وكدرجة عامة لكل التزام.[1] وتتدرَّج الألوان من الأخضر باعتباره الأكثر إيجابية، إلى الأصفر، ثم البرتقالي وأخيراً الأحمر كأقل درجة. أمّا اللون الرمادي فيعني عدم وجود بيانات كافية لذلك المؤشر الخاص بالمنطقة المعنية. وفي التقرير الأوَّل الصادر عن اللجنة، يُعرَض خط أساس لمؤشرات مختارة ودرجات إقليمية عامة لكل التزام، في ضوء المعايير ومستوى الطموح الواردة في التزامات بيان نيروبي. وفي التقرير الثاني، واصلت اللجنة التفكيرَ ملياً في المؤشرات وحدَّثت الدرجات الإقليمية الشاملة لكل التزام، بناءً على آخر البيانات المتاحة، مع تحديد الاتجاهات أيضاً، باستخدام مثلث يشير إلى أعلى للتقدم المحرز فيما يتعلق بالتقدم المحرز على مستوى ألوان ضوء المرور، مع استخدام مثلثات تشير إلى أسفل عند حدوث تراجع. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة مجموعة مختارة من الموجزات القُطرية باعتبارها أمثلة تتناول بعمق البيانات المتاحة، بما في ذلك البيانات المصنَّفة، من أجل توضيح مفهوم العدالة الجنسية والإنجابية بشكل أكبر، مع السعي إلى المساهمة في إقامة مزيد من الحوار بشأن كيفية المضي قدماً في تحقيق التزامات نيروبي على أرض الواقع وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وهذا العام، في سبيل مراعاة الإيجاز في تقريرها الثالث والختامي، اختارت اللجنة ألا تدرج في النسخة المطبوعة سوى بيانات الإشراف الرئيسي على حالة التزامات نيروبي العالمية المعروضة في الصفحة المقابلة، مع عرض الدرجات العامة بشأن الالتزام العالمي 1 المتعلق بالتنفيذ الكامل والفعَّال والمعجَّل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتتألف من مؤشر مركَّب يضمّ جميع التزامات نيروبي العالمية الرئيسية الأخرى.

يمكن الوصول على الإنترنت عبر الرابط أدناه إلى ملف بنسق "بي دي أف" يشمل إطاراً محدَّثاً بالكامل لرصد الالتزامات العالمية ومجموعة جديدة من الموجزات القُطرية تشمل جميع المناطق، إلى جانب مذكرة منهجية مفصَّلة: https://www.nairobisummiticpd.org/publication/all-rights-all-people-acting-now. وعلاوةً على ذلك، وفَّرت اللجنة الرفيعة المستوى أيضاً لوحة بيانات تفاعلية على الإنترنت تتضمَّن سجلات الأداء السنوية لإطار رصد الالتزامات العالمية والموجزات القُطرية، ويمكن الوصول إليها عبر الرابط أدناه:
https://www.nairobisummiticpd.org/gcmf-dashboard

1 يُستثنى الالتزامان 6 و7 اللَّذان لم يتوفَّر لهما مؤشرات أو مجموعات بيانات ذات صلة في هذه المرحلة

تكثيف جهودنا نحو التنفيذ **الكامل والفعَّال والمسرَّع لبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية**، والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونتائج استعراضاته، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الالتزام	وسط وجنوب آسيا	شرق وجنوب شرق آسيا	أوروبا وأمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	شمال إفريقيا وغرب آسيا	أوقيانوسيا	أفريقيا جنوب الصحراء
2 نيروبي - الالتزام العالمي	●	●	●	●	●	●	●
3 نيروبي - الالتزام العالمي	●	●	●	●	▲	●	●
4 نيروبي - الالتزام العالمي	●	●	●	●	●	○	●
5 نيروبي - الالتزام العالمي	●	●	●	●	●	●	●
6 نيروبي - الالتزام العالمي	○	○	○	○	○	○	○
7 نيروبي - الالتزام العالمي	○	○	○	○	○	○	○
8 نيروبي - الالتزام العالمي	●	●	●	●	●	●	●
9 نيروبي - الالتزام العالمي	●	●	●	●	●	●	●
10 نيروبي - الالتزام العالمي	●	●	●	●	●	●	●
11 نيروبي - الالتزام العالمي	●	▼	▲	●	●	▲	●
12 نيروبي - الالتزام العالمي	●	▼	▲	●	●	○	●
الدرجة العامة	●	●	●	●	●	○	●

لا توجد بيانات ومؤشرات قابلة للمقارنة دولياً لكل من الالتزامَين 6 و7

المرفق (ب)

أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى

الرئيسان المشاركان

- فخامة جاكايا مريشو كيكويتي، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة
- فخامة ميكائيل جان، الحاكم العام السابق والقائد العام لكندا، والأمين العام السابق للمنظمة الدولية للفرنكوفونية

الأعضاء

- صاحبة السمو الملكي ولية العهد الأميرة ماري ولية عهد الدنمارك، كونتيسة مونبيزات
- حاتم أزناك، مؤسس ورئيس منظمة شباب التنمية المستدامة، المغرب
- ألفارو بيرميجو، المدير العام، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)
- رودلمار بوينو دي فاريا، أمين عام (المدير التنفيذي)، تحالف العمل من قبل الكنائس
- فرانكا كادي، الرئيسة السابقة للاتحاد الدولي للقابلات (ICM)
- مارتين تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
- ميرنا كننغهام، النائبة الأولى لرئيس صندوق التنمية الخاص بالشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (FILAC)
- جاها دوكوريه، المديرة التنفيذية، الأيدي المأمونة للفتيات
- ألكسندرا دفاريتسكايا تشيتشيكوفا، ملكة جمال عالم الكراسي المتحركة لعام 2017 والمدافعة عن الصحة
- ماري آن أتيبيت، مساعدة نائب الرئيس منظمة Health Equity، وقائدة في مبادرة MSD for Mothers
- سينايت فيسيها، مديرة البرامج الدولية، مؤسسة سوزان توماس بافيت وكبيرة مستشاري المدير العام لمنظمة الصحة العالمية
- لورنس كاباسيلي بيرونغي، رئيسة رابطة أفريقيا الوسطى لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
- مارتن كرازهوف، عضو المجلس ورئيس اللجنة التوجيهية للشباب في الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (الرابطة الدولية للمثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية)
- سانجويت كايساثا، منسّقة، مركز آسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة تثقيف الشباب من الأقران (Y-PEER)
- هانز ليند، الرئيس السابق للرابطة السويدية للتربية الجنسية (RFSU)
- سعادة السيّدة أنجليكا لوزانو كوريا، محامية وناشطة مدنية وعضو مجلس الشيوخ في كولومبيا
- لاتانيا ماكيب فريت، الرئيسة والمديرة التنفيذية، الصندوق العالمي للمرأة
- لوسي مولينكي، المديرة التنفيذية لشبكة معلومات السكان الأصليين
- فرايداي أوكونوفوا، أستاذ أمراض النساء والتوليد، جامعة بنين، نيجيريا
- سارة بانتوليانو، المديرة التنفيذية، معهد التنمية الخارجية (ODI)
- باندانا رنا، نائبة رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
- جان ويليم شيجروند، نائب الرئيس للحكومة والشؤون العامة في رويال فيليبس
- جمال سرور، أستاذ أمراض النساء والتوليد ومدير المركز الإسلامي العالمي للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر
- كيزو تاكيمي، عضو مجلس المستشارين في البرلمان الياباني وسفير منظمة الصحة العالمية للنوايا الحسنة
- ناهد طوبيا، مديرة معهد الصحة والحقوق الإنجابية في السودان
- جاياثما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة للشباب المنتهية ولايتها
- فخامة ليندیوي زولو، وزيرة التنمية الاجتماعية، جنوب إفريقيا، رئيسة منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية

المرفق (ج)

أمانة اللجنة الرفيعة المستوى وأفرقة الدعم

الأمانة العامة

- ساسكيا شليكنز، المنسّقة العالمية، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 والأمانة العامة الرئيسية للجنة الرفيعة المستوى
- دي-جين غيبونز، أخصائية تنسيق، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25
- ليشا دو، مستشارة تقنية، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25
- سارة بيك، مستشارة الاتصالات والتواصل، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25
- غابرييلا أولاوري، مستشارة الاتصالات ودعم الفعاليات، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25
- ماكسين سميث، المعاونة التنفيذية، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25
- آيفي جاغانارين، مستشارة إدارية، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25

أفرقة الخبراء والدعم

- معالي الرئيس المشارك د. جاكايا مريشو كيكويتي: لوكاس ماينجا وميدارد نجيزا، سكرتيران خاصان
- معالي الرئيس المشارك السيّدة الموقَّرة ميكائيل جان: فيليب دوهاميل، السكرتير الخاص

الحواشي

1 IDEA (International Institute for Democracy and Electoral Assistance), 2022. *The Global State of Democracy 2022: Forging social contracts in a time of discontent*. Website: https://www.idea.int/news-media/news/global-democracy-weakens-2022; Jennifer Weiss-Wolf, 2023. "Are Women's Rights the Canary in the Coalmine of a Democracy in Decline?" *Ms.,* 15 May. Website: https://msmagazine.com/2023/05/15/democracy-usa-womens-rights-abortion/; Conny Roggeband and Andrea Krizsán, 2020. *Democratic Backsliding and the Backlash against Women's Rights: Understanding the current challenges for feminist politics.* Discussion paper. New York: UN Women. Website: https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Discussion-paper-Democratic-backsliding-and-the-backlash-against-womens-rights-en.pdf.

2 UN News, 2022. "Human Development Falling Behind in Ninety Per Cent of Countries: UN report." 8 September. Website: https://news.un.org/en/story/2022/09/1126121#:~:text=For%20the%20first%20time%20in,two%20years%20in%20a%20row.

3 United Nations, 2023. "Deeply Concerned by Uganda's Anti-Homosexuality Act, Secretary-General Calls on Government to Respect Its International Human Rights Obligations." Press release, 30 May. Website: https://press.un.org/en/2023/sgsm21816.doc.htm.

4 ILGA World Database: https://database.ilga.org/en.

5 The UN Working Group on Business and Human Rights. "The UN Guiding Principles on Business and Human Rights: An introduction." Website: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/Intro_Guiding_PrinciplesBusinessHR.pdf.

6 Office of the High Commissioner for Human Rights. *A Practical Guide for Civil Society: Civil society space and the United Nations human rights system*. Geneva. Website: www.ohchr.org/sites/default/files/CS_space_UNHRSystem_Guide_0.pdf.

7 Department of Social Development, Republic of South Africa, 2023. *Sexual and Reproductive Justice Seminar Series Report*.

8 UNFPA (United Nations Population Fund), 2023. "A Woman Dies Every Two Minutes Due to Childbirth: UN agencies." Press release, 23 February. Website: https://www.unfpa.org/press/woman-dies-every-two-minutes-due-pregnancy-or-childbirth-un-agencies.

9 WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and United Nations Population Division, 2019. "Trends in Maternal Mortality 2000 to 2017: Estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division: Executive summary." Website: https://www.unfpa.org/resources/trends-maternal-mortality-2000-2017-executive-summary.

10 UN Women and the United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2023. SDG Gender Snapshot 2023. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2023/09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2023.

11 *The Guardian,* 2023. "Burkina Faso Is the World's 'Most Neglected Crisis' as Focus Remains on Ukraine." 1 June. Website: https://www.theguardian.com/global-development/2023/jun/01/burkina-faso-is-the-worlds-most-neglected-crisis-as-focus-remains-on-ukraine; Norwegian Refugee Council, 2023. "Burkina Faso Is the World's Most Neglected Crisis." Website: https://www.nrc.no/news/2023/june/burkina-faso-is-the-worlds-most-neglected-crisis/. The council defines a neglected displacement crisis based on three criteria: lack of humanitarian funding, lack of media attention, and a lack of international political and diplomatic initiatives.

12 United Nations, 2023. Strengthening the Coordination of Emergency Humanitarian Assistance of the United Nations: Report of the Secretary-General. 12 April.

13 WHO (World Health Organization), 2023. "Sudan: Top UN officials sound alarm at spike in violence against women and girls." Joint news release, 5 July. Website: https://www.who.int/news/item/05-07-2023-sudan-top-un-officials-sound-alarm-at-spike-in-violence-against-women-and-girls.

14 OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) Services. Sudan Humanitarian Response Plan 2023: Appeal summary. Website: https://fts.unocha.org/appeals/1123/summary.

15 High-Level Commission on the Nairobi Summit on ICPD25 Follow-up, 2022. *Sexual and Reproductive Justice as the Vehicle to Deliver the Nairobi Summit Commitments.* Website: https://www.nairobisummiticpd.org/publication/sexual-and-reproductive-justice.

16 Office of the High Commissioner for Human Rights. "7 Reasons Why We Need #TaxJustice for Women's Rights." Factsheet. Website: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/IEDebt/WomenAusterity/GlobalAllianceTaxJustice_2.pdf.

17 United Nations, 2021. *Our Common Agenda: Report of the Secretary-General,* pp. 25-26. New York. Website: https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf.

18 Alliance for Period Supplies. "What Is the Tampon Tax?" Website: https://allianceforperiodsupplies.org/tampon-tax/.

19 Decolonising Economics with Tax Justice UK and Tax Justice Network, 2022. *Tax as a Tool for Racial Justice.* Website: https://decolonisingeconomics.org/wp-content/uploads/2022/09/Tax-as-a-Tool-for-Racial-Justice-report-2022.pdf.

20 United Nations, 2021. *Our Common Agenda: Report of the Secretary-General,* pp. 25-26. New York.

21 Saadia van Winkle and Jhumpa Bhattacharya, 2023. "U.S. Tax Code Disadvantages Single Women, Married Black Couples and Gay Couples the Most. Here's how." *Ms.,* 10 April. Website: https://msmagazine.com/2023/04/10/single-women-taxes/.

22 See: https://www.nairobisummiticpd.org/gcmf-dashboard.

23 UNFPA (United Nations Population Fund). "Comprehensive Sexuality Education." Website: https://www.unfpa.org/comprehensive-sexuality-education.

24 USP2030 (Universal Social Protection 2030). Website: https://usp2030.org/.

25 Ibid.

26 ITU (International Telecommunication Union). "Bridging the Gender Divide." Website: https://www.itu.int/en/mediacentre/backgrounders/Pages/bridging-the-gender-divide.aspx.

27 UN Women, 2023. Unpublished papers on gender equality and artificial intelligence. Beijing: UN Women.

28 United Nations, 2021. *Our Common Agenda: Report of the Secretary-General.* New York.

29 Kirsten Vogelsong, 2022. "Better Contraceptives Are Coming." Bill & Melinda Gates Foundation. Website: https://www.gatesfoundation.org/ideas/articles/why-we-must-invest-in-new-womens-contraceptive-options.

30 Ruth Owen, Leonard Cheshire, Antara Ganguli, et al., 2022. "How Will Data Help Us Break the Cycle of Intersectional Discrimination for Girls and Women with Disabilities." United Nations Girls' Education Initiative. Website. https://www.ungei.org/blog-post/data-break-the-bias-IWD-2022.

31 For more on this issue, see: United Nations, 2023. "Meaningful Youth Engagement in Policymaking and Decision-Making Processes: Our Common Agenda policy brief 3." Website: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-youth-engagement-en.pdf.